



# الجمهوريّة العربيّة المُتّحدة الْجَمِيعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدةُ

(العدد ١٥٦) الصادر في يوم الثلاثاء ٨ صفر سنة ١٣٨٢ - ١٠ يوليه (تموز) سنة ١٩٦٢ (السنة الخامسة)

## محتويات العدد

رقم الصفحة

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- |  |  |  |
|--|--|--|
| قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالترخيص لمهندسي الري الذين التحقوا أو يلتحقون بوزار الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بصرف بدل التفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ .....<br>٢٠٧٥ | قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٦٢ .....<br>٢٠٧٦ | قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٧٩ لسنة ١٩٦٢ بتعيينات في وظائف رؤساء محاكم الاستئناف ومن في درجتهم .....<br>٢٠٧٦ |
|--|--|--|

وعلى القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين ،  
وعلى القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنع بدل تفرغ للمهندسين ،

قرر :

مادة ١ - يعامل مهندسو الري الذين التحقوا أو يلتحقون بخدمة وزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ معاملة زملائهم المعينين قبلهم فيما يخص بصرف بدل التفتيش - متى استوفوا شروط منحه - مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ طبقاً لقواعد المحددة بالفقرة الثانية من المادة (٣) من القرار الجمهوري آنف الذكر .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

**رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢**

بالترخيص لمهندسي الري الذين التحقوا أو يلتتحقون بوزار الأشغال بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بصرف بدل التفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المعدل بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ،

**قرر :****مادة ١ - مين كل من السادة :**

محمود محمد عبد اللطيف ، رئيس المحكمة استئناف القاهرة .

محمد فوزي اسحق ، رئيس المحكمة استئناف الاسكندرية .

محمد سعيد ، رئيس المحكمة استئناف طنطا .

محمد شفيق أحد ، رئيس محكمة استئناف القاهرة .

محمد شفيق الصيرفي ، محاميا عاما أول .

محمد الدين عبد العزيز حماد : رئيس المحكمة استئناف المنصورة .

راغب قدس ، رئيس المحكمة استئناف أسيوط .

محمد عبد الحبيرة محمد ، رئيس محكمة استئناف الاسكندرية .

بهجت أحمد حلى ، رئيس محكمة استئناف طنطا .

**مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٢ ،**  
وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٢٨٢ ( ١٠ يوليه سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

**استدرك**

وقد خطاً مطبعي عند نشر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧١٩ لسنة ١٩٦٢ بالعدد رقم ١٢٥ من الجريدة الرسمية الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٦٢ بشأن إعادة مدير عام بوزارة الحرية للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية إذ نشر بالعنوان والمادة الأولى منه أن اسم سادته السيد/ اسد صلاح الدين راشد .

وصحته "السيد/ صلاح الدين راشد" .

**مادة ٢ - يصل بهذا القرار اعتبارا من أول الشهر التالي ل التاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية ما**

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨١ ( ١٣ ماي ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة****رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٦٢****رئيس الجمهورية**بعد الاطلاع على المادة ٤ من الدستور المؤقت ،  
وعلم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،**قرر :****مادة ١ - يعين نائبا لرئيس محكمة النقض السيد / محمد متولى هتل -  
المستشار بالمحكمة .****مادة ٢ - يعين مستشارا بمحكمة النقض كل من السادة :**عبد الحميد يوسف الغايش ، محمد صبرى ، أميل جيران بولس ،  
أحمد حسين المواقى ، قطب عبد الحميد فراج ، لطفى على أحد ،  
محمد متاز محمد نصار عبد الله ، حافظ محمد بدوى .**مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٢ ،**  
وعلم وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٢٨٢ ( ١٠ يوليه سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة****رقم ٢١٧٩ لسنة ١٩٦٢**

بعينات في وظائف رؤساء بمحاكم الاستئناف ومن في درجههم

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على المادة ٤ من الدستور المؤقت ،

وعلم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،